وثيقة حول السياسات الاستيطانية للحكومة الاسرائيلية الجديدة بزعامة الليكود*[١]
١٩٩٦/٧/؟؟

ينذر انتخاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بادخال تغيرات مهمة على سياسات إسرائيل للاستيطان تشمل توسيع المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة. وهذه التغيرات يمكنها تقويض آفاق التقدم في عملية السلام.

فرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ملتزم بمعتقدات حزب حيروت، التي تشكل جوهر ايدلوجية الليكود. وهو يؤكد من حيث المبدأ، متفقاً في ذلك مع عدد من زملائه في التحالف الحكومي بزعامة الليكود، حق إسرائيل في حكم الاراضي الواقعة بين نهر الاردن والبحر المتوسط – بما فيها الضفة الغربية وغزة وشرق القدس، التي جرى احتلالها من جانب إسرائيل عام ١٩٦٧ – وحق الشعب اليهودي في استيطان هذه المنطقة.

ومع ذلك، يعترف نتنياهو أن اتفاقات اوسلو التي تم توقيعها مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣ تعنى أن هذه الغايات الايدلوجية تبدو غير قابلة للتحقيق. وهو يسلم ايضاً بأن المطلب التاريخي لحيروت المتعلق بالضفة الشرقية قد تم التخلي عنه كلية بموجب معاهدة السلام التي وقعتها إسرائيل مع الاردن عام ١٩٩٤. وبرغم ذلك، ستقوم الحكومة الجديدة باتباع سياسة جرى تصميمها لتوسيع المستوطنات في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ويحبذ نتنياهو الاستمرار في النهج القاتم الظلال Low – Key Approach الذي تبنته الحكومات التي قادها حزب العمل برئاسة سلفيه شيمون بيريز واسحق رابين. ففي ظل هذه الحكومات:

- زاد عدد المستوطنين بحوالي ٥٠٪ ليبلغ ١٥٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية وغزة، وبما يزيد على ٣٠٪ ليصل الى ٢٠٠ ألف مستوطن تقريباً في شرق القدس.
- تم استكمال وبيع عشرة آلاف وحدة سكنية ورثتها تلك الحكومات عن حكومة الليكود السابقة، وهي وحدات منتشرة في معظم انحاء المستوطنات المائة والخمسين في الضفة الغربية.
- جرى انشاء حوالي ألفي وحدة سكنية سنوياً في المنطقة الواقعة بين رام الله والخليل (التي تطلق عليها السلطات الاسرائيلية مصطلح القدس الكبرى)، كما تم إقامة عدد مماثل من الوحدات في شرق القدس.
- وعد بيريز زعماء المستوطنين، قبل انتخابات مايو/أيار ١٩٩٦، بانه سيوافق على البناء على نطاق واسع في المستوطنات الممتدة على حدود إسرائيل ما قبل يونيو/حزيران

---

*__المصدر__: مصدر خاص.

[١] ترجمة أعدتها الإدارة العامة لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية لتقرير مؤسسة Oxford Analytica للأبحاث الصادر في ١٩٩٦/٧/٢٥، والذي تلقته الإدارة من بعثة جامعة الدول العربية في لندن.

١٩٦٧ مع الضفة الغربية، وكذلك في ارئيل Ariel وهي تجمع استيطاني Community يضم ١٦ ألف مستوطن ويقع جنوب غرب نابلس.

ومع ذلك فان هذه السياسة كانت مطبقة خلال مرحلة المفاوضات الناجحة نسبياً مع الفلسطينيين، وهي مرحلة التطلعات الطنانة نحو "شرق اوسط" جديد. ويبدو انتصار نتنياهو مؤشر على العودة لحالة المأزق السياسي. ففي ظل هذه الظروف يبدو أن المعارضة الاقليمية والدولية للتوسع المستمر للمستوطنات اليهودية ستكون أكثر حدة.

وفوق ذلك، يتعين على الحكومة الجديدة أن تقوم بتطوير برنامج الاستيطان. لكن من المحتمل ان تأتي الجهود الاستيطانية متسمة بعدد من العناصر الاساسية هي:

- إعادة تأكيد الأساس المنطقي لمعدلات الزيادة في اجمالي عدد المستوطنين ولاتساق هذه المعدلات مع نموهم الطبيعي. وقد حظيت هذه الصيغة الغامضة بموافقة الرئيس الامريكي جورج بوش اثر انتخاب اسحق رابين عام ١٩٩٢، كما انها ميزت قبول واشنطن للتوسع في الاستيطان على نطاق واسع الذي قامت به حكومات حزب العمل.
- تشجيع جهود التوسع الاستيطاني في مختلف الانحاء بما فيها الخليل والمناطق الفلسطينية شرق القدس، وخاصة الحي الاسلامي في المدينة القديمة وسلوان، التي توقفت فيها هذه الجهود منذ عام ١٩٩٢.
- الموافقة على مصادرة الاراضي لبناء المستوطنات شرق القدس. فجهود حكومة حزب العمل لمصادرة الأراضي شرق القدس كانت قد جمدت بعد الادانة الفلسطينية والدولية لها على نطاق واسع.

وبدعم من ايريل شارون، وزير البنية التحتية، يقوم تجمع المستوطنين بعرض خطة على نتياهو تستلزم زيادة عدد مستوطني الضفة الغربية لثلاثة امثالهم ليبلغوا ٥٠٠ ألف مستوطن بنهاية العقد الحالي. وعلى حين يعترف حتى مؤيدوهم بأن هذا العدد المستهدف غير قابل للتحقيق، فإن أفضليات المستوطنين كانت تاريخياً مسألة هامة في رسم اتجاه برامج الليكود الاستيطانية

ويمكن اجمال النقاط الاساسية في برنامج المستوطنين في:

- توسيع البنية التحتية للمستوطنات القائمة وبشكل خاص تسمين المستوطنات الاكبر التي يحتاج السوق فيها لمساكن جديدة، واستغلال فرصة نمو الاستيطان الناجم عن شبكة "الطرق الالتفافية" الكثيفة، التي جرى إقامتها في اعقاب اتفاقية اوسلو.
- إنشاء ١٢ مستوطنة جديدة كانت الحكومة التي قادها الليكود بزعامة رئيس الوزراء اسحق شامير قد وافقت على اقامتها كلها في أجزاء من الضفة الغربية وغزة تقع تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة. وسيتم البناء في أراضي اما أنها معلنة كأراضي دولة بمعرفة حكومة شامير، أو في مناطق تقع بالفعل ضمن حدود الخطة الرئيسية للمستوطنات القائمة. ويستطيع نتنياهو تبرير بناء هذه المستوطنات باعتباره تطبيق لقرارات حكومة سابقة.

- قيام إسرائيل على مراحل بإلحاق مناطق الضفة الغربية التي توجد فيها أغلبية يهودية. وقد عرض الزعماء السياسيون على نتنياهو خطة بإلحاق مستوطنات القدس الكبرى ابتداء من كتلة عتسيون في الجنوب الى بيت آل في الشمال.

وينبغي تحقيق النمو المتوقع للمستوطنات دون مشاركة القطاع العام بحجم كبير، ودون منح امتيازات مالية لعمليات إنشاء المساكن. فمن المنتظر أن يستجيب القطاع الخاص لطلب السوق انشاء مساكن جديدة في المستوطنات على امتداد الضفة الغربية وغزة. والمطلوب من الحكومة حالياً تسهيل إجراءات إصدار موافقتها على ذلك، وتوفير قروض الرهون Mortgages بمعدلات تنافسية. ويعتقد المستوطنون أنه بالامتناع عن استخدام الاموال العامة لمواجهة احتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات، فانهم يكونوا قد وضعوا بمهارة برنامجاً مجهزا بفعالية لتجنب الاعتراض القوى من جانب الولايات المتحدة.

ومن بين ردود الفعل المحتملة للاستمرار في الاستيطان في اطار المأزق التفاوضي، سيكون لردى الفعل الامريكي والفلسطيني مغزاهما بشكل خاص:

١- الولايات المتحدة: باستثناء تبني إسرائيل غير المحتمل لسياسات استيطانية خادعة، وهو امر من شأنه تقويض ثقة واشنطن في نتنياهو الى حد بعيد، فان ادارة كلينتون لن تلجأ الى شن حملة مستمرة وفعالة تعارض بناء المستوطنات. وستستمر العقوبات بما يتواءم مع انفاق الحكومة على المستوطنات طبقاً للشروط التي تم وضعها لتقديم ضمانات قرض عام ١٩٩٢. وستستمر سياسة الولايات المتحدة تنظر للمستوطنات "كعامل تعقيد" Complicating Factor للمفاوضات، وهو ما يمثل تراجعاً عن موقفها قبل اوسلو حين كانت تعتبرها "عقبة في طريق السلام" Obstacle to Peace.

٢- السلطة الوطنية الفلسطينية: على النقيض من رد فعلها تجاه سياسات الاستيطان التي اتبعتها حكومتا حزب العمل السابقتان، ستجد السلطة الوطنية الفلسطينية صعوبة في قبول برنامج حكومة نتنياهو للاستيطان. ففي حالة حكومات حزب العمل كان يبدو ان هناك امكانية لنيل مكافأة سياسية Political Payoff على شكل المزيد من الاتفاقيات ونقل المزيد من السلطات. من جانب آخر فإن نتنياهو يرى أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد بلغت – وفي بعض المجالات تعدت – حدود التنازلات الاقليمية ونقل السلطات التي تعتبر إسرائيل مستعدة لتقديمها. وحتى الآن فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى لتهدئة المعارضة الشعبية الفلسطينية لتوسيع الاستيطان الاسرائيلي وبناء الطرق. وتؤدي هذه السياسة الى تضليل الكثير من الفلسطينيين والى شعورهم بالمرارة. وهناك بعض الدلائل على أن السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم، نتيجة لانتصار الليكود، باعادة تقييم هذا الوضع.

والخلاصة هي أن حكومة نتنياهو ستكثف الجهود الاستيطانية للحكومات السابقة، ومن ثم سترتفع حدة المناخ السياسي في الضفة الغربية وغزة. وتطبيق مثل هذه السياسات، في ظل عجز السلطة الوطنية الفلسطينية الواضح عن إيقافها، قد يقود الى انطلاق رد فعل فلسطيني عنيف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/